موجز السياسات
يونيو 2026

سد الفجوة:
تمويل التعليم الشامل ومواكبة للمستقبل

المؤلفون
سوبيكو برياشفيلي، ميمونة جنجونيا، ريم السليطي، دايانا أماندوسوفا، وليد الاسد، خلود المهندي، اويس الصلاحي

حوار وزاري ضمن فعاليات قمة "وايز12" | الدوحة، قطر

نبذة عن الموضوع

استضاف كل من صندوق قطر للتنمية ووزارة التربية والتعليم والتعليم العالي في قطر وقمة وايز للابتكار في التعليم، وقد تم عقد لقاء "مائدة وزارية مستديرة" في 24 نوفمبر 2025، على هامش قمة وايز 12 في الدوحة. وقد شارك في الجلسة وزراء ومسؤولين رفيعي المستوى من عدة دول (**قطر وأرمينيا وجيبوتي والدومينيكان وكازاخستان ونيجيريا وباكستان ورواندا والسنغال والسودان وسوريا، إضافة إلى منظمة الإيسيسكو**)، وذلك بهدف مناقشة استراتيجيات تمويل أنظمة تعليمية شاملة ومواكبة للمستقبل.

حيث يندرج هذا الحوار ضمن أجندة التنمية العالمية، ويسهم في تحقيق أهداف خطة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة لعام 2030، ولا سيما الهدف الرابع منها المتعلق بالتعليم الجيد الشامل والمنصف. كما يعكس الالتزام العالمي المشترك بالتعليم، وخاصة في البلدان النامية والمتأثرة بالنزاعات والمحرومة من الخدمات. وبصفتها جهة مضيفة مشاركة وشريكاً رائداً في التنمية العالمية، أسهم صندوق قطر للتنمية في صياغة هذا الحوار من خلال خبرته العميقة في تمويل التعليم في البلدان النامية والمتأثرة بالنزاعات وذات الموارد المحدودة. وقد وفرت محفظته الدولية ومشاركته الممتدة في العديد من البلدان الممثلة في المائدة المستديرة، مرجعاً هاماً للمناقشات حول التمويل المبتكر، والاستجابة للأزمات، وتعزيز النظم التعليمية على المدى الطويل.

وفي الوقت نفسه، يستجيب الحوار للحاجة المتزايدة إلى مناهج تمويل أكثر تنوعًا. ويتماشى ذلك مع أجندة عمل أديس أبابا بشأن تمويل التنمية، والتي تركز على تعبئة الموارد العامة والخاصة والمحلية والدولية، وتستند إلى التزام إشبيلية، والذي تم اعتماده في المؤتمر الدولي الرابع لتمويل التنمية (FfD4) في يوليو 2025. وقد أكد هذا الالتزام على ضرورة الانتقال من مناهج المعونة المجزأة إلى أطر تمويل متكاملة تجمع بين رأس المال العام والخاص والخيري، مع تعزيز الدور التحفيزي لمؤسسات تمويل التنمية في توسيع نطاق التأثير.

الأسئلة المحورية التي طُرحت خلال النقاش:

- كيف يمكن للدول تنويع أدوات التمويل لسد فجوة تمويل التعليم؟
- كيف يمكن للنهج متعدد القطاعات أن يجذب شركاء جدد، بما في ذلك القطاع الخاص؟
- كيف يمكن للذكاء الاصطناعي والتقدم التكنولوجي تعزيز المساواة والإنصاف في التعليم؟

وقد برزت ستة مواضيع شاملة من جلسة الحوار، على النحو التالي: (اتساع فجوة التمويل؛ وضرورة معالجة مشكلة الأطفال غير الملتحقين بالمدارس، أهمية ومخاطر الذكاء الاصطناعي والسيادة الرقمية، وأهمية الاستثمارات الاجتماعية متعددة القطاعات، والحاجة إلى أنظمة جاهزة للأزمات وقادرة على الصمود في وجه تغير المناخ، والتحول الحاسم من الاعتماد على المساعدات إلى الاستثمار المشترك الاستراتيجي مع القطاع الخاص).

ولا يقتصر دور صندوق قطر للتنمية على عقد الاجتماعات والحوار فحسب، بل يشمل هيكلة وتطبيق أدوات تمويل مبتكرة. ففي مختلف السياقات الهشة والنامية، يطبق الصندوق مجموعة من الأدوات، بما في ذلك القروض الميسرة، وهياكل التمويل المختلط، والتمويل القائم على النتائج، والشراكات مع بنوك التنمية متعددة الأطراف، وذلك بهدف جمع رؤوس أموال إضافية مع الحفاظ على الاستدامة. وهذا ما يجعل الصندوق ليس مجرد جهة مانحة، بل شريكًا تمويليًا محفزًا يُمكّن من استثمارات تعليمية قابلة للتوسع ومرنة.

مقدمة

افتتح المدير العام لصندوق قطر للتنمية، السيد فهد بن حمد السليطي، أعمال الجلسة، مؤكداً التزام الصندوق الراسخ بالتعليم، باستثماراته العالمية التي تتجاوز 3.5 مليار دولار أمريكي، وشراكاته في 75 دولة لتعزيز فرص الحصول على تعليم عالي الجودة. ومن جانبها، وصفت سعادة السيدة/ لولوة بنت راشد الخاطر، وزيرة التربية والتعليم والتعليم العالي في دولة قطر، التحدي التمويلي بأنه فجوة متزايدة في عالم يتضاءل فيه الاهتمام الدولي بتوجيه الموارد نحو التنمية. وشددت على ضرورة بأن تكون الدول أكثر ابتكاراً في استخدام مواردها المالية المتاحة، وأن تنوّع أدواتها المالية، وأن تعزز التعاون بين القطاعات المختلفة.

تم تحديد ثلاث تحديات هيكلية مشتركة: (تراجع التمويل الخارجي، والتطور التكنولوجي السريع، واستمرار وجود أعداد كبيرة من الطلاب غير الملتحقين بالمدارس). وتتطلب هذه التحديات مجتمعة تمويلاً مبتكراً وسياسات منسقة. تكشف البيانات التي استعرضها الوزراء خلال الجلسة، والتي توضح حجم الفجوة المتزايدة في تمويل التعليم عالميًا، خاصة في الدول منخفضة ومتوسطة الدخل:

100 مليار $
فجوة التمويل السنوية
في مواجهة البلدان ذات الدخل المنخفض والمتوسط الأدنى

25 مليون
عدد الأطفال خارج المدرسة
في باكستان، التي تمثل 35% من السكان في سن الدراسة

أكثر من 10,000
المدارس المتضررة والمدمرة
في السودان منذ أبريل 2023 - بالإضافة إلى 25 ألف مدرسة تضررت في فيضانات باكستان عام 2022

1 مليون
عدد الأطفال النازحين
من خلال برامج التعليم البديل في السودان

أدوات التمويل التعليمي المبتكر – نظرة عامة

تشمل أدوات التمويل المبتكرة الرئيسية المتعلقة بأنظمة التعليم القروض الميسرة ذات الآجال الممتدة وفترات الإمهال، وآليات التمويل القائم على النتائج التي تربط صرف التمويل بتحقيق نتائج محددة، وهياكل التمويل المختلطة التي تجمع بين رأس المال العام والخاص، وسندات التأثير التعليمي، ومبادلات الديون مقابل التعليم، ونماذج الصناديق الوقفية أو الدوارة المصممة لجلب تدفقات تمويل مستدامة.

تُبرهن التجارب العالمية على فعالية هذه الأدوات. يستخدم نموذج المرفق الدولي لتمويل التعليم (IFFEd) الضمانات لتعزيز تمويل بنوك التنمية متعددة الأطراف، مما يزيد بشكل ملحوظ التمويل المتاح للدول ذات الدخل المتوسط والأدنى. وتُطبّق صناديق نتائج التعليم (EOF) المُنفذة في إفريقيا والشرق الأوسط، والتمويل القائم على النتائج لربط المدفوعات مباشرةً بنتائج التعلّم والتوظيف. وقد أظهر سند أثر تنمية تعليم الفتيات في الهند تحسينات ملموسة في كل من معدلات الالتحاق والمكاسب التعليمية من خلال التمويل القائم على النتائج. وفي أمريكا اللاتينية، استُخدمت مقايضات الديون مقابل التعليم لإعادة توجيه التزامات الديون السيادية نحو الاستثمارات التعليمية المحلية، بينما أنشأت عدة دول صناديق وقفية وطنية للتعليم لضمان الاستدامة المالية على المدى الطويل.

أما صندوق قطر للتنمية، فقد طبق عددًا من هذه الأدوات ضمن برامجه، خصوصا في المجتمعات النامية والمتضررة من النزاعات، حيث تتطلب الظروف تمويلًا مرنًا وقابلًا للتوسع. ويرتكز نهج الصندوق على الحفاظ على رأس المال، وتعظيم الأثر التحفيزي، والمواءمة مع الأنظمة الوطنية لضمان استدامة طويلة الأمد.

أبرز الاستنتاجات

1. فجوة التمويل تتطلّب أدوات جديدة

رغم أن المنح التقليدية تظل أداة أساسية في السياقات الإنسانية الطارئة، فإنها لم تعد كافية لتلبية احتياجات الأنظمة التعليمية على المدى الطويل. وفي المقابل، تتيح آليات التمويل المبتكر للحكومات وشركاء التنمية توجيه رؤوس الأموال بطريقة تحافظ على الأصل المالي أو إعادة تدويره، وتستقطب استثمارات موازية، وتربط التمويل بنتائج قابلة للقياس. كما لوحظ خلال المناقشات، انسحاب جهات تمويل رئيسية، بما في ذلك الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية (USAID) ووزارة الخارجية والكومنولث والتنمية البريطانية (FCDO) والمؤسسات الخيرية الكبرى. أما تمويل بنوك التنمية من مؤسسات مثل: البنك الإسلامي للتنمية وبنك التنمية الإفريقي، فرغم أهميته، إلا أنه قد يكون بطيئًا جدًا في بعض الأحيان خاصة في حالات الطوارئ: إذ قد تستغرق عمليات الصرف ما يصل إلى عامين بينما يكون الأطفال قد انقطعوا عن الدراسة. وقد دفعت هذه القيود التمويلية إلى مناقشة تعبئة الموارد المحلية كأحد الحلول الممكنة على مستوى الدولة. وقد أظهرت بعض الدول جهودًا ومبادرات لمعالجة فجوة التمويل، منها على سبيل المثال:

- **أرمينيا** رفعت ميزانية التعليم الوطني بنحو 40% منذ عام 2021، وأعادت هيكلة تمويل المدارس بالانتقال من نموذج "التمويل لكل طالب" إلى "التمويل لكل صف"، لضمان توفير الموارد الكافية حتى للمدارس الصغيرة في المناطق الريفية.
- **جيبوتي** خصصت 20% من ميزانيتها الوطنية للتعليم، وتدرس حاليًا آليات تحويل الديون لتوجيه جزء من ديونها الخارجية نحو بناء المدارس، وتدريب المعلمين، وتوفير التجهيزات الرقمية، بما يخفف عبء الدين ويعزز تنمية رأس المال البشري.
- **كازاخستان** وضعت إطارًا وطنيًا يسمح للشركات بالوصول إلى بيانات غير شخصية مقابل تخصيص 1% من أرباحها لصناديق التعليم والبحث. كما أنشأت صناديق وقفية تعليمية مدعومة بحوافز ضريبية لتشجيع استثمارات القطاع الخاص في المدارس والجامعات.
- **نيجيريا** أكدت أن التمويل على القطاع الخاص لتعويض تراجع المانحين ليس حلًا سريعًا، إذ إن القطاع الخاص المحلي صغير وذو رأس المال محدود، ولا يستطيع سد فجوة التمويل بالسرعة المطلوبة.
- **رواندا** ثمّنت الشراكات الدولية، لكنها أشارت إلى أن التمويل الخارجي غالبًا ما يأتي بشروط ولا تلبي الاحتياجات الوطنية بالكامل، مما يبرز أهمية تعزيز القدرة التمويلية المحلية.
- **جمهورية الدومينيكان** حافظت على استثمار ثابت يعادل 4% من الناتج المحلي الإجمالي منذ عام 2012، وهو التزام قادته حركة مدنية واسعة تُعرف بـ حركة الأربعة بالمئة أو "مظلات صفراء"، التي تعد أكبر تعبئة مجتمعية في تاريخ البلاد الحديث.
- **السنغال** دعت إلى إنشاء صندوق وطني خاص للتعليم مستقل عن الدورات الميزانية السنوية، وممول من ضرائب مخصصة، لضمان تمويل مستدام وذاتي للقطاع التعليمي.
- **باكستان** أطلقت نموذجًا للتمويل القائم على النتائج، تمثّل في "سند الأثر لتنمية المهارات في باكستان (Pakistan Skills Impact Bond – PSIB)"، ويركّز على التوظيف واستدامة فرص العمل، مع إشراك القطاع الخاص في دعم تنمية المهارات وتعزيز رأس المال البشري.

2. الأطفال خارج المدرسة: حجم وإلحاح الأزمة، والنماذج الفعّالة

شدّد عدد من الوزراء على حجم وخطورة أزمة الأطفال غير المدمجين بالمدارس، مؤكدين أنها باتت من أكبر التحديات التعليمية عالميًا. ففي باكستان، التي أعلنت حالة طوارئ تعليمية وطنية، يوجد 25.3 مليون طفل خارج المدرسة بين سن 5 و16 عامًا - أي ما يعادل 35% من إجمالي الأطفال في سن الدراسة. وتشير البيانات إلى أن 53% من هؤلاء الأطفال فتيات، وأن 74% يعيشون في المناطق الريفية، وقد قام عدد من الدول باتخاذ بعض الإجراءات، منها على سبيل المثال:

باكستان اعتمدت مراكز برنامج التعليم المعجّل (ALP) وهو أحد أكثر النماذج الحكومية تنظيمًا في المنطقة. وبحلول عام 2025، بلغ عدد هذه المراكز أكثر من 1,700 مركز يخدم 65,000 متعلم في العاصمة وحدها. ويتيح النموذج مسارًا متدرجًا يبدأ من التعليم الأساسي المعجّل، مرورًا بالتدريب التقني، وصولًا إلى شهادات مهنية معترف بها، بحيث يمكن للطفل الذي يلتحق في سن العاشرة أن يتخرج في سن 16 أو 17 وهو مؤهل للعمل أو لريادة الأعمال.

رواندا، وبدعم من مؤسسة التعليم فوق الجميع، فقد أعادت 177 ألف طفل إلى المدارس، مما ساهم في خفض معدلات الانقطاع الدراسي من نحو 10% إلى أقل من 5%، ورفع معدلات الانتقال من المرحلة الابتدائية إلى الثانوية. وأشار الوزير إلى أن هناك حاجة لمزيد من الجهود على مستوى التعليم العالي.

السودان وسوريا قدمت رؤى حول التعليم خلال النزاعات وبعدها. فمنذ أبريل 2023، أعلن السودان تضرر أو تدمير أكثر من 10,000 مدرسة ونزوح أعداد كبيرة من المعلمين. أما سوريا، فركّزت على إعادة بناء المؤسسات التعليمية بعد سنوات من الانقطاع، مؤكدة أن التعليم هو "مفتاح التنمية المستدامة ومفتاح السلام".

حيث يتطلب الوصول إلى الفئات السكانية غير الملتحقين بالمدارس على نطاق واسع نماذج تمويل تتجاوز مخصصات الميزانية التقليدية. وقد أظهرت التطبيقات العالمية للتمويل القائم على النتائج في التعليم إمكانات قوية في هذا المجال. تربط البرامج المدعومة من صناديق نتائج التعليم وآليات مماثلة التمويل بتحسينات موثقة في معدلات الالتحاق والاستمرار في الدراسة ونتائج التعلم، مما يضمن توجيه الموارد نحو التدخلات التي تُحدث أثرًا ملموسًا. وتُعد هذه النماذج فعالة بشكل خاص في الوصول إلى الفئات المهمشة وغير الملتحقين بالمدارس، حيث واجهت أساليب التمويل التقليدية صعوبة في تحقيق التوسع المطلوب.

كما يمكن دعم برامج التعلم المتسارع ومسارات التعليم الثانية من خلال هياكل التمويل القائمة على النتائج، حيث يرتبط التمويل بإعادة الإدماج والإكمال ونتائج التوظيف، مما يتيح التوسع والمساءلة.

3. التكنولوجيا والذكاء الاصطناعي: أداة للمساواة أم شكل جديد من الاستعمار؟

وصف عدد من الوزراء التكنولوجيا بأنها "أداة مساواة كبرى" قادرة على تقليص الفجوات التعليمية، لكنهم حذّروا في الوقت نفسه من أنها قد تتحول إلى شكل جديد من التبعية إذا لم تُدعَم بأطر سياسات وطنية واضحة.

> "عانينا من الاستعمار. عانينا من العبودية. والآن، يواجهنا خطر الاستعمار بالبيانات، البيانات الأجنبية
>
> **وزير التربية الوطنية، السنغال**

أشار **الوزير السنغالي** إلى أن الذكاء الاصطناعي المبني على بيانات غير محلية قد يؤدي إلى طمس الثقافة والهوية والتاريخ للأجيال القادمة. ورغم هذه المخاطر، شدد على أن تبنّي الذكاء الاصطناعي ضرورة، ولكن وفق شروط إفريقية تحفظ السيادة الرقمية. وشاركت **كازاخستان** هذا القلق، محذّرة من أن الاعتماد على منصات ومعايير وأسواق أجنبية يضعف السيادة الوطنية ويحوّل البيانات المحلية إلى أداة تُستخدم ضد أصحابها.

مبادرات الدول المشاركة في مجال التكنولوجيا والذكاء الاصطناعي:

- **أرمينيا** أدخلت مناهج الذكاء الاصطناعي في المدارس الثانوية، وتعمل على تعميم مختبرات STEM في جميع أنحاء البلاد.
- **كازاخستان** اعتمدت تدريبًا إلزاميًا على الذكاء الاصطناعي لجميع الطلاب وأعضاء هيئة التدريس ضمن برنامج "كيف تدرّب تنينًا"، الذي يمكّن كل متعلم من بناء وكيل ذكاء اصطناعي صغير. كما أطلقت تجربة مشتركة مع OpenAI لتزويد كل عضو هيئة تدريس بـ مساعد تعليمي شخصي ابتداءً من يناير 2026، على أن تنشر نتائج التجربة بالتعاون مع إستونيا.
- **باكستان** استثمرت في تدريب 1.8 مليون معلم على المهارات الرقمية، لكن نصف البلاد تقريبًا يفتقر إلى الإنترنت، مما دفعها للبحث عن استثمارات دولية لتوفير الاتصال في المناطق الريفية والمدارس والمنازل، حتى يصبح هذا التدريب فعّالًا.
- **السودان** أطلق مكتبة رقمية وطنية لتعزيز مشاركة الفتيات في العلوم والتكنولوجيا، واعتمد التعليم الإذاعي والهجين للوصول إلى الأطفال النازحين. ومع ذلك، دعا السودان الشركاء الدوليين لدعم ربط المدارس بالإنترنت، وتدريب المعلمين، والتعليم في حالات الطوارئ، وتوسيع التعليم التقني والمهني الذي ما يزال الإقبال عليه منخفضًا بين الشباب.

4. المتعلم ككل: استثمارات اجتماعية متعددة القطاعات

أجمع الوزراء المشاركون على أن تحسين نتائج التعلّم وزيادة معدلات الالتحاق بالمدارس الثانوية لا يمكن تحقيقهما عبر تمويل التعليم وحده. فالعوامل الصحية والغذائية والنوع الاجتماعي والحماية الاجتماعية تشكّل عناصر أساسية يجب دمجها في السياسات التعليمية لضمان نجاحها. وقدّم برنامج "صفر جوع" الوطني في جمهورية الدومينيكان مثالًا بارزًا على هذا النهج المتكامل، إذ يدعم برنامج التغذية المدرسية الذي يوفر وجبتي الإفطار والغداء يوميًا لأكثر من مليوني طالب في المدارس الحكومية. وأسهم البرنامج في خفض معدلات التسرب، ومكافحة سوء التغذية، وتعزيز جهود الحد من الفقر.

كما عرضت كل من **الدومينيكان ونيجيريا وباكستان** مبادرات ملموسة لإزالة العوائق التي تمنع الفتيات – وهنّ يشكلن النسبة الأكبر من الأطفال خارج المدرسة – من الحصول على تعليم جيد. كما تنفّذ **الدومينيكان** برنامجًا تجريبيًا لتقديم التوعية بالصحة والنظافة المرتبطة بالدورة الشهرية، إضافة إلى توفير المستلزمات الأساسية للفتيات في المجتمعات الأكثر حرمانًا، لضمان ألا تكون الدورة الشهرية سببًا في انقطاع الفتيات عن التعليم. مع العلم بأن **نيجيريا** توفر برنامج تعليم الفتيات مستلزمات النظافة الشهرية لمدة عام كامل لنحو 500 ألف فتاة، مع تأمين التمويل الحكومي لضمان استمراريته. فيما أدخلت باكستان منحاً مالية للفتيات، ووسائل نقل مدرسية آمنة ("حافلات الحضانة")، ومراكز تعليم الطفولة المبكرة، ومرافق المياه والصرف الصحي والنظافة الصحية، وبرامج الوجبات المدرسية لمعالجة العوائق التي تمنع الفتيات من الالتحاق بالمدارس.

5. أنظمة تعليمية مستجيبة للأزمات وقادرة على الصمود المناخي

لم يُنظر إلى النزاعات والنزوح والصدمات المناخية على أنها أحداث استثنائية، بل كحقائق هيكلية تُشكّل أنظمة التعليم على مستوى العالم. وقد أكد الوزراء من المناطق المتضررة بالأزمات على الحاجة إلى تمويل سريع الاستجابة، وطرائق تعليمية بديلة، وآليات لإعادة تأهيل النظام تتجاوز الأطر الزمنية الإنسانية.

وتضطلع المؤسسات التنموية ذات الخبرة في مختلف مجالات العمل الإنساني والتنموي بدور محوري في هذا المجال. فمن خلال توفير التمويل المرن والدعم الفني، يقدم شركاء مثل صندوق قطر للتنمية، أدوات تمويل مرنة مصممة خصيصاً لسياقات الأزمات، بما في ذلك التمويل الميسر سريع الصرف، ودعم نماذج بديلة لتقديم التعليم، والاستثمار في تعافي النظام وتعزيز مرونته، مما يمكّن الحكومات من الحفاظ على استمرارية التعلم مع تعزيز الاستعداد للصدمات المستقبلية.، منها على سبيل المثال:

- **السودان** أعلن تضرر أو تدمير أكثر من 10,000 مدرسة منذ اندلاع الحرب في أبريل 2023. ورغم ذلك، نجحت نماذج التعليم البديل - مثل التعليم الإذاعي، والفصول المجتمعية، والتعليم الهجين - في الوصول إلى مليون طفل نازح. وترتكز الخطة الانتقالية للتعليم (2025–2027) على الفصول الذكية المتنقلة، والتدريب الرقمي للمعلمين، والمكتبة الرقمية الوطنية. ويصف السودان التعليم بأنه "طريقنا إلى السلام وركيزة الاستقرار وجسرنا إلى العالم".
- **سوريا** تعمل على إعادة بناء مؤسساتها التعليمية بعد 14 عامًا من الحرب. وخلال 11 شهرًا فقط من تولي الحكومة الحالية مهامها، تم تحقيق تقدم كبير في إعادة توحيد وترميم الأنظمة التعليمية التي كانت مجزأة عبر المناطق.
- في **باكستان** تسببت فيضانات عام 2022 في تدمير 25,000 مدرسة وتعطيل تعليم 3.5 ملايين طفل. وتعمل الدولة حاليًا على دمج التعليم المناخي في تدريب المعلمين، وتوسيع خدمات الدعم النفسي والاجتماعي عبر النظام التعليمي.



6. من العمل الخيري إلى الاستثمار المشترك: إعادة تموضع القطاع الخاص

كانت الرسالة المشتركة بين وزراء قطر والسنغال وباكستان وكازاخستان هي ضرورة إشراك القطاع الخاص ليس كجهة مانحة، بل كمستثمر مشارك بحوافز متوافقة وعوائد قابلة للقياس. وقد أوضحت باكستان ذلك صراحةً قائلةً: "رؤيتنا هي الاستثمار المشترك، لا العمل الخيري".

وتشمل النماذج المعروضة إطار عمل كازاخستان للوصول إلى البيانات مقابل المساهمة الربحية، ومراكز التعليم بين القطاعين العام والخاص في باكستان والتمويل المرتبط بالنتائج، ومشاركة نيجيريا مع أغنى رواد الأعمال لديها في مجال التعليم في مرحلة الطفولة المبكرة والتعليم التقني والمهني، وآليات التمويل المختلط والتمويل الإقليمي لمنظمة ICESCO عبر دولها الأعضاء البالغ عددها 53 دولة.

ويتطلب الانتقال من العمل الخيري إلى الاستثمار المشترك هياكل مالية واضحة توحد الحوافز بين الجهات الفاعلة العامة والخاصة، بما في ذلك آليات تقاسم المخاطر، ونماذج التمويل المرتبطة بالعائد، وأطر الحوكمة التي تضمن الشفافية والمساءلة. ويمكن لمؤسسات تمويل التنمية أن تلعب دورًا محوريًا في هيكلة هذه الشراكات وحشد رؤوس أموال إضافية.



التوصيات السياساتية

1 بناء تمويل متنوع مرتبط بالنتائج

ينبغي على الحكومات إنشاء صناديق تعليمية خاصة مستقلة عن دورات الميزانية السنوية، وتوسيع نطاق برامج تحويل الديون إلى تمويل تعليمي، واعتماد تمويل قائم على النتائج مرتبط بمخرجات التعلم وفرص العمل. ويقدّم نموذج الوقف في كازاخستان، الذي يوفر حوافز ضريبية تمكّن كل مدرسة وجامعة من امتلاك وقفها الخاص، نموذجًا قابلًا للتطبيق لتمويل مستدام طويل الأجل.

2 ترسيخ الدعم متعدد القطاعات للمتعلم

ينبغي على الجهات الفاعلة في قطاع التعليم إقامة شراكات رسمية مع قطاعات الصحة والتغذية والحماية الاجتماعية. كما ينبغي دمج برامج التغذية المدرسية والفحوصات الصحية وتوفير خدمات النظافة الصحية أثناء الدورة الشهرية والنقل الآمن ومرافق المياه والصرف الصحي والنظافة في التخطيط التعليمي، وليس التعامل معها كبرامج ثانوية.

3 تعزيز الذكاء الاصطناعي المسؤول وحماية السيادة الرقمية

يتعين على الدول تطوير أطر حوكمة وطنية للذكاء الاصطناعي، والاستثمار في بنية تحتية للبيانات مملوكة محلياً، وفرض تدريس مهارات الذكاء الاصطناعي بدءاً من المرحلة المدرسية. وتعد دورات الذكاء الاصطناعي الإلزامية (كازاخستان)، ومختبرات العلوم والتكنولوجيا والهندسة والرياضيات الوطنية (أرمينيا)، والمكتبات الرقمية المُدارة محلياً (السودان) نماذج قابلة للتطبيق على نطاق واسع. ويجب حماية النظم الرقمية السيادية، التي تستخدم فيها البيانات لخدمة الأولويات التعليمية الوطنية، من محاولات الاستغلال.

4 توسيع مسارات التعليم المعجل والمدمج بالمهارات

ينبغي على الدول التي تضم أعداداً كبيرة من المراهقين غير الملتحقين بالمدارس أن تتبنى مسارات تعليمية مرنة ومجزأة ومرتبطة بسوق العمل. ويقدم نموذج برنامج التعلم البديل في باكستان، الذي يربط التعليم الأساسي بالمؤهلات التقنية وصولاً إلى ريادة الأعمال، إلى جانب استثمارات رواندا في تتبع المتعلمين والحد من الانقطاع عن الدراسة، دروساً مهمة لضمان إبقاء الأطفال العائدين إلى المدارس.

5 تعزيز أنظمة مرنة قادرة على مواجهة الأزمات والصمود في وجه تغير المناخ

من الضروري والهام جدًا وضع خطط لتصميم مدارس مرنة، وبنية تحتية للتعلم عبر الأجهزة المحمولة، وتدريب المعلمين عبر المنصات الرقمية، وخطط تعليمية طارئة قبل وقوع الأزمات. وتُظهر تجارب السودان وسوريا مدى الحاجة إلى هذه الخطط؛ بينما يقدم برنامج المدارس المقاومة للمناخ في باكستان نموذجًا اقتصاديًا مجديا.

6 الاستفادة من مؤسسات تمويل التنمية كشركاء محفزين

ينبغي أن تمنح مؤسسات التمويل التنموي - مثل صندوق قطر للتنمية - دورًا مركزيًا في تصميم حلول تمويل مبتكرة، وتعبئة رؤوس أموال إضافية، وجذب رؤوس أموال إضافية، وتعزيز الشراكات بين القطاعين العام والخاص، ودعم الحكومات في بناء أنظمة تمويل تعليم مستدامة.

الخلاصة

أكدت المائدة المستديرة الوزارية في قمة وايز 12 (نوفمبر 2025) على رسالة واضحة: إن سد فجوة تمويل التعليم عالميا يتطلب قيادة منسقة، وآليات تمويل مبتكرة، وشراكات قوية. وتحقيق هذا التحول يستلزم الانتقال من أساليب التمويل التقليدية إلى هياكل تمويل مستدامة تجمع بين الموارد العامة ورأس المال الخاص والخبرة المتخصصة في التمويل التنموي. وأظهر التعاون بين الحكومات الوطنية، ومبادرة وايز كمنصة جامعة، ومؤسسات التنمية مثل صندوق قطر للتنمية، كيف يمكن للحوار العالمي أن يستند إلى خبرات واقعية في التمويل، مع الحفاظ على رؤية مستقبلية واضحة.

ومن خلال مواءمة القيادة السياسية الوطنية مع خبرات التمويل التنموي ومشاركة القطاع الخاص، قدمت جلسة المائدة المستديرة نموذجا للشراكة القادر على دعم أنظمة تعليمية شاملة ومرنة ومهيأة للمستقبل على نطاق واسع.



wise-qatar.org

يونيو 2026